

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور—
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١٩
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونأمر باصداره ووضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول
اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٥

قانون معدل لقانون الزراعة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الزراعة لسنة ٢٠٠٥) ويقرأ مع القانون
رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي قانونا واحدا
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة التعريف التالي الى اخرها :-
المشروع الاستثماري : المشروع السياحي المنتج الذي يتفق مع طبيعة
الاراضي الحرجية .
المادة ٣- يلغى نص المادة (٢٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
أ- لا يجوز تفويض الاراضي الحرجية الى أي شخص او جهة او تخصيصها او
بيعها او مبادلتها ويستثنى من ذلك الاراضي الحرجية التي يقرر مجلس
الوزراء بناء على تنسيب الوزير المستند الى توصية الوزير المختص او
الجهة المعنية ، حسب مقتضى الحال ، السماح لشركات استثمارية
مسجلة حسب الاصول او لاي جهة اخرى باقامة مشاريع استثمارية في
المحافظات التي تحتاج الى تنمية اقتصادية او اجتماعية على الاراضي
الحرجية فيها شريطة المحافظة على البيئة والاشجار في المناطق
المزروعة او نقلها الى مكان اخر .

ب- باستثناء الاراضي الحرجية التي اقيمت عليها مشاريع استثمارية
وفقا لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة ، لا يجوز ادخال الاراضي
الحرجية الى حدود البلديات الا بموافقة من الوزير كما لا يجوز تقسيم
الاراضي الحرجية داخل حدود التنظيم او تغيير صفة استعمالها .

٢٠٠٥/١١/١٩

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير التنمية الاجتماعية الدكتور عبد الله عويدات	نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية هشام التل	نائب رئيس الوزراء الدكتور مروان المعشر	رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور عدنان بدران
وزير الشؤون البلدية توفيق كريشان	وزير المالية عادل القضاء	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ووزير الثقافة بالوكالة الدكتور عبد السلام العبادي	
وزير العدل الدكتور عبد الشخانية	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير دولة محمد عودة نجادات	
وزير الطاقة والتروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير السياحة والآثار ووزير الخارجية بالوكالة الدكتورة علياء حاتوغ بوران	وزير الدولة لمراقبة الأداء الحكومي الدكتورة رويدة المعايطة	
وزير المياه والري الدكتور منذر الشرع	وزير النقل سعود نصيرات	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ناديا حلمي السعيد	وزير الصحة المهندس سعيد دروزة
وزير الصناعة والتجارة شريف الزعبي	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس يوسف حياصات	وزير الداخلية عوني يرفاس	وزير الدولة لتطوير القطاع العام الدكتور تيسير الصمادي
وزير الدولة للشؤون البرلمانية عبد الكريم الملاحمة	وزير العمل باسم السالم	وزير البيئة ووزير الزراعة بالوكالة المهندس خالد الإيراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهر الطي